الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
24 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة كوفيشانيكوفا (نائب الرئيس) . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-58654 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع) (A/62/307؛ A/C.4/62/L.6)

١ - **السيد هنغر** (سويسرا): قال إن البروتوكول الخامس المتعلّق بالمخلّفات المتفجرة للحرب والملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام ١٩٨٠ ينطوي على إمكانيات كبيرة، بوصفه الصك الوحيد في القانون الإنساني الدولي الذي يتصدى بصورة شاملة لمشكلة الذخائر غير المنفجرة والمهجورة. وينبغي للدول الأطراف اتخاذ تدابير من أجل إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول وتنفيذه، والذي دخل الآن حيِّز النفاذ. وأضاف أن حكومته تأمل في أن تؤدي المناقشات الحالية بشأن الذخائر العنقودية في المنتديات الدولية إلى إبرام صك جديد يعزّز تدابير القضاء على العواقب الإنسانية لهذه الأسلحة.

٢ - فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن مسألة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلّفات الحرب بينما لا تزال تشكّل تهديداً لسلامة أمن الأشخاص وعقبة أمام التنمية. وهناك ما يقرب من ٤٠ دولة لم تحظر بعد الألغام المضادة للأفراد وهناك كثير من الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات المسلحة، التي تواصل استخدامها. ولهذا فإنه يناشد الدول المعنية أن تنضم إلى اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام كما يناشد الجهات الفاعلة من غير الدول أن توقِّع على وثيقة الالتزام تحت رعاية المنظمة الإنسانية الدولية المعروفة باسم نداء جنيف. وفي هذا السياق، لا تزال سويسرا تدعو إلى تنفيذ خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والتي صممت لوضع نهاية للمعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وأضافت أن الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية، والمقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سوف يمكّن المجتمع الدولي من قياس التقدّم المحرز.

٣ - وقال إن حكومته تدرك أهمية الدور الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بصفتها مركز التنسيق للأعمال المتعلقة بالألغام. وعن طريق الولايات الواضحة والأهداف المشتركة وحدها، يمكن لشراكة الأمم المتحدة التصدي لخطر الألغام بصورة فعّالة والكشف عن مخلّفات الحرب. ولدى السلطات الوطنية أيضاً دور حاسم عليها أن تقوم به، وينبغي أن يركّز التعاون الدولي على تعزيز القدرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.

٤ - وتسعى استراتيجية سويسرا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى الحفاظ على المستوى الحالي لتمويل المشاريع (١٤ مليون دولار سنوياً) للتوعية بإزالة الألغام، ومساعدة الضحايا، وأنشطة الدعوة. وتدعم هذه الاستراتيجية أعمال مركز التجارب الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والتي تشمل تقديم مساعدة عملية للبلدان المتضررة والأموال لإجراء البحوث. ويقوم المركز أيضاً بمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية. ودعا الدول الأعضاء للاستفادة من خدمات المركز، وخاصة في وضع معاييرها الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام.

٥ - وأضاف أنه يشجّع تقديم الدعم لإدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في التعاون الإنمائي، بما في ذلك تقديم المساعدة للضحايا. وقد شجّعت سويسرا بصورة نشطة على تنفيذ استراتيجيات وطنية لمساعدة الضحايا، بما في ذلك مشاريع لتحسين الرعاية الصحية الأوّلية وإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

٦ - وقال إن سويسرا تستمد التشجيع من عملية المشاورات المتعلقة بمشروع القرار A/C.4/62/L.6 بشأن تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام وعن طريق الالتزام الجماعي والمشاريع المشتركة على جميع المستويات، يمكن للمجتمع الدولي أن يقترب من تحقيق عالم خالٍ من الألغام.

٧ - **السيد كمب** (أستراليا): قال إن حكومته تُعَد من أول المساهمين في الجهود الدولية لإزالة الألغام، ومساعدة الناجين، والتوعية بمخاطر الألغام، والأعمال المتكاملة المتعلقة بالألغام، حيث أنها التزمت في عام ٢٠٠٥ بتقديم مبلغ ٧٥ مليون دولار للأعمال المتعلقة بالألغام في السنوات الخمس القادمة، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار خلال العقد السابق. وتوجَّه معظم المساعدات الأسترالية إلى البلدان المتضررة من الألغام في منطقتها، بما في ذلك كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وسري لانكا، ولكنها تقوم أيضاً بإزالة الألغام والمتفجرات من مخلّفات الحرب في أفغانستان والعراق ولبنان.

٨ - وتركّز أستراليا بشكل متزايد على إدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في الأنشطة الإنمائية المجتمعية للمجتمعات المتضررة من الألغام، وتساعد الناجين على استعادة سُبُل معيشتهم. وتشمل الأنشطة في إطار البرامج المتكاملة في كمبوديا ولاوس والتي تتم في شراكة مع المنظمات غير الحكومية الأسترالية، تقديم المساعدة لاستعادة سُبُل المعيشة، ومسح الأراضي وتمليكها، والبنية الأساسية المجتمعية، والمرافق المائية والصحية.

٩ - واعترافاً بأهمية الأعمال المتعلقة بالألغام، أنشأت الحكومة وظيفة الممثل الخاص المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام، وتشمل مسؤولياته التنسيق العالمي لموارد المانحين من أجل الأعمال المتعلقة بالألغام. وفضلاً عن هذا، تسعى أستراليا، بوصفها الرئيس الحالي لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، إلى تنشيط الأعمال الدولية المتعلقة بالألغام وإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

١٠ - **السيدة هايلي** (إريتريا): قالت إن إريتريا، بوصفها طرفاً في الاتفاقية، تعتقد أنه يجب اتخاذ إجراء لضمان عودة الحياة الطبيعية لسكانها وسكان المنطقة، الذين يواجهون خطراً كبيراً يتمثّل في الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وتنتشر الألغام الأرضية في كل أراضيها، باعتبارها تركة ٣٠ عاماً من حرب الاستقلال والنزاعات الأخيرة على الحدود مع إثيوبيا. وقالت إن نحو ثلث بلدها موبوء بالألغام الأرضية.

١١ - وأضافت أن الضحايا الرئيسيين هم السكان القرويون والأشخاص المشردون داخلياً. وبالنسبة لإريتريا، وهي من أكثر البلدان تضرراً، تُعَد إزالة الألغام إحدى أولويات الإنعاش والتنمية على المدى الطويل.

١٢ - وهناك بعثة لإزالة الألغام بدأت عملها في عام ١٩٩٠ وانتهت بإنشاء مركز وطني لإزالة الألغام، تلقى مساعدة ثنائية من الخبراء في جميع نواحي عملياتها الخاصة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وكذلك تطوير بنية أساسية قادرة على العمل بصورة مستقلة. وطبقاً لتقليد إريتريا الخاص بالاعتماد على الذات، فقد اعتمدَت سياسة ''تولي زمام الأمور'' لتمكين وكلائها من القيام بدور أوّلي في تخطيط وتنفيذ البرامج، مع قيام المانحين الأجانب بالمساعدة في بناء القدرات.

١٣ - وتركّز الحكومة على إزالة خطر الألغام، لتيَسّر عودة الأشخاص المشردين داخلياً وتضمن الاستخدام المأمون للأراضي. وتم وضع استراتيجية للأعمال المتعلقة بالألغام لإيجاد الإطار القانوني والمؤسسي لمشاركة المنظمات غير الحكومية، ومراقبة الامتثال لاتفاقية أوتاوا. وقد وُجّه قدر كبير من الاهتمام إلى تعليم وتدريب كافة الجهات الفاعلة،

بدءاً من خبراء الألغام حتى السكان العاديين الذين يعيشون في المناطق المتضررة. وتدرك إريتريا تماماً أنه ينبغي إشراك ضحايا الألغام في صنع القرار وحصولهم على فرص التنمية. وقد أدرجت الحكومة أيضاً احتياجات الناجين من الألغام الأرضية في خططها الخاصة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وأكّدت التزام إريتريا الكامل بإيجاد بيئة إقليمية ودولية خالية من الألغام المضادة للأفراد، والكفاح على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

١٥ - **السيد أحمد** (باكستان): لاحظ أنه على الرغم من الانخفاض المشجّع في الإصابات بين المدنيين نتيجة للأعمال المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم، لا تزال ملايين من الأرواح مهدّدة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في مناطق النزاع القديمة والجديدة، وأن البجهد الكامل لبناء السلام في مثل هذه المناطق معرّض للخطر. وينبغي توجيه مزيد من الدعم الدولي لإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام، وإعادة تأهيل ضحايا الألغام، واستخدام وتقاسم التكنولوجيات الجديدة ذات الصلة، وتطوير القدرات الوطنية والملكية.

١٦ - وينبغي أن ينصَبّ تركيز المناقشات والأعمال على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وقد قُدّمت أيضاً مساهمة كبيرة في الأعمال المتعلقة بالألغام من جانب دول ليست أطرافاً في اتفاقية أوتاوا. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة ألاّ تدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيات لا تضع في اعتبارها مواقف وشواغل الدول، كما ينبغي ألاّ تُبذَل أي محاولة لفرض التزامات المعاهدة على دول ليست أطرافاً فيها. كذلك فإن القضايا التقنية من قبيل إمكانية الكشف عن ألغام أخرى بخلاف الألغام المضادة للأفراد، والتي لا توجد لها علاقة مباشرة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ينبغي أن تناقَش في محافل أخرى. وفضلاً عن هذا، يجب أن تخضع سياسات الأمم المتحدة واستراتيجياتها وأنشطتها المتصلة بالأعمال المتعلقة بالألغام لموافقة الدول الأعضاء.

١٧ - وأضاف أن باكستان تؤيد إزالة الألغام المضادة للأفراد في نهاية المطاف ولكنها لم تتمكّن من توقيع اتفاقية أوتاوا بسبب شواغلها الأمنية المشروعة. وبدلاً من ذلك فإن باكستان طرف في البروتوكول الثاني المعدّل لاتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بالأسلحة التقليدية، والتي تسمح بالاستخدام المسؤول للألغام الأرضية. وفي إطار هذا البروتوكول، نظّمت باكستان استخدامها لهذه الألغام واستبعدت المدنيين بالفعل من المناطق الملغومة عن طريق وضع العلامات، وإقامة الأسوار، والرصد. وتُنتج باكستان فقط الألغام المضادة للأفراد التي يمكن الكشف عنها، وتؤيد المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك قانوني دولي ضد نقل الألغام المضادة للأفراد.

١٨ - وأضاف أن لدى باكستان سجل طويل في دعم العمليات الدولية وعمليات الأمم المتحدة الخاصة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والتدريب، في أكثر المناطق ازدحاماً بالألغام مثل كمبوديا وأفغانستان وأنغولا والكويت. وشاركت في عمليات أخرى لإزالة الألغام تحت رعاية الأمم المتحدة في الصومال، وشرق سلوفينيا، والصحراء الغربية، والبوسنة والهرسك، وأتاحت التدريب على إزالة الألغام في سري لانكا، وسوف تقدِّم فرقاً للأعمال المتعلقة بالألغام كجزء من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وسوف تواصل القيام بدور في إزالة الألغام وفي الأعمال المتعلقة بالألغام.

١٩ - **السيد أوريل** (أوكرانيا): قال إن الأعمال المتعلقة بالألغام تُعَد عنصراً مكمّلاً لأنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية. وأضاف أن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة

بالألغام، بدورها الرئيسي في صنع السلام، والتنسيق، والدعوة، كانت تؤدّي عملاً يستحق الثناء؛ كما أن استعداد الأمم المتحدة لتطبيق اقتراحات قدّمتها الدول الأعضاء بشأن التنسيق، والادماج، وتحديد الأولويات، ونطاق الأعمال المتعلقة بالألغام، والالتزام السياسي، وتقاسم المعلومات، كل هذه الأعمال جديرة بالثناء على وجه خاص.

٢٠ - وينبغي لاستراتيجيات الأعمال المتعلقة بالألغام أن تضع أولويات في المدى القصير والمتوسط والطويل، ويجب أن تحدِّد احتياجات المجتمعات المتضررة من الألغام المعايير الخاصة بتقديم المساعدة. وأضاف أن أهمية الإزالة العملية للألغام ينبغي ألاّ تصرف الاهتمام عن جوانب أخرى للأعمال المتعلقة بالألغام مثل مساعدة الضحايا، وإعادة التأهيل الاجتماعي، وتدمير المخزونات، وكلها تتطلب مساهمات من المانحين.

٢١ - وقال إن المساعدة مطلوبة بشكل خاص في البلدان التي توجد بها ألغام وذخائر غير منفجرة لا تعرقل فقط إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وإنما تشكّل أيضاً تهديداً مباشراً للصحة والأمن والبيئة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل بناء القدرات الوطنية من أجل الأعمال المتعلقة بالألغام. وقد شهد بلده نتائج استخدام الألغام بصورة عشوائية لا تخضع للمراقبة والتي لا يزال يجري استكشافها بعد أكثر من نصف قرن من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان يتعيّن على بلده أيضاً أن يتعامل مع حالة الطوارئ الأخيرة في قاعدة عسكرية تقع بالقرب من مدينة مأهولة بالسكان، حيث انفجرت مخزونات الذخائر الصاروخية بسبب الحرائق، مسببة أضراراً جسيمة للممتلكات الاقتصادية والمدنية في المنطقة. وبمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجري العمل لإبطال مفعول وتدمير بقية الذخائر غير المنفجرة.

٢٢ - ولدى أوكرانيا أيضاً خبرة قيّمة في التكنولوجيات الحديثة لإزالة الألغام ويمكنها أن تدرِّب بسرعة أخصائيين مهرة في قاعدتها اللوجستية المتقدمة. وتعمل وحدات إزالة الألغام الأوكرانية في مناطق مختلفة، من بينها يوغوسلافيا السابقة، وأنغولا، وسيراليون، ولبنان طبقا للمعايير والإجراءات التشغيلية للأمم المتحدة.

٢٣ - وأوكرانيا مقتنعة بأن الحظر النهائي للألغام المضادة للأفراد ينبغي أن يكون الهدف النهائي. وفي الوقت نفسه، تُعَد اتفاقية أوتاوا واتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها صكوكاً فعّالة لحماية المقاتلين والمدنيين على حدٍ سواء إذا تم تطبيقهما على نحو صحيح.

٢٤ - **السيد بلخير** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الألغام الأرضية التي تُركَت بعد الحرب العالمية الثانية تسببت في كثير من الوفيات والإصابات في بلده. وبرغم الاهتمام الذي توجهه الجمعية العامة لقضية الألغام الأرضية، عن طريق صكوك دولية حديثة تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وعن طريق اتفاقية أوتاوا، فإن عدم إلقاء المسؤولية صراحة على الدول التي وضعت الألغام الأرضية في المقام الأول لا يزال يشكّل عقبة رئيسية أمام جهود إزالة الألغام. فينبغي لهذه الدول تقديم الخرائط ومعدات إزالة الألغام وتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم.

٢٥ - وكرّر وجهة نظر وفده بأنه ينبغي تعديل البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية المتفجرات من مخلفات الحروب التي نشبت في المنصف الأول من القرن الماضي ويؤكد أن مسؤولية إزالة الألغام يجب أن تقع على تلك الدول التي وضعت الألغام الأرضية.

٢٦ - **السيدة لوزونغو متامبوه** (زامبيا): قالت إنه على الرغم من أن زامبيا لم تكن طرفاً في أي منازعات، إلا أن هناك مناطق موبوءة بالألغام على طول حدودها نتيجة

لحروب التحرير التي شنها العديد من جيرانها. غير أن شعب زامبيا شعر بتأثير الألغام التي شوَّهت وشرَّدت الأشخاص وعرقلت النشاط اقتصادي والتنمية. وقد تحملت الحكومة المسؤولية عن تمويل إزالة الألغام في جميع المناطق الملغومة والمعروفة بحلول عام ٢٠١١. ونظراً للتمويل المحدود، فقد تعذر إجراء مسح شامل للألغام الأرضية على نطاق البلد. ولكن إذا وُضع في الاعتبار نطاق الأولويات الإنمائية المتنافسة، فإن المبلغ الذي خُصّص بالفعل لإزالة الألغام يُعَد دليلاً على التزام زامبيا بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاقية أوتاوا.

٢٧ - وأضافت أن الحصول على المزيد من المساعدة يُعَد حاسماً إذا أريد للحكومة أن تحقق هدفها الخاص بالإزالة في عام ٢٠١١، وفي هذا الصدد، يعرب وفدها عن تقديره للأمم المتحدة لما قدمته من دعم في تدمير مخزونات زامبيا من الألغام المضادة للأفراد. وقد تلقت زامبيا في الفترة الأخيرة دعماً سوف ييسّر جهودها للالتزام بالموعد النهائي لإزالة الألغام، والتخلص من العوائق التي تعترض التنمية المجتمعية، وتحسين التنمية الاقتصادية والوطنية. فقد أحرزت زامبيا تقدّماً كبيراً في هذا الشأن. ووفقاً لخطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، تأمل زامبيا في أن يقدِّم لها شركاؤها ٣ ملايين دولار لاستكمال تدمير الألغام بحلول عام ٢٠١١. وحثت الشركاء على الاستمرار في مساعدة البلدان للتخلص من الألغام والتوعية بمخاطرها.

٢٨ - أما فيما يتعلق بضرورة القضاء على استخدام الذخائر العنقودية، فإن زامبيا على استعداد للمشاركة في وضع معاهدة بشأن هذه القضية. وأكدت أيضاً دعم وفدها للوصول إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/C.4/62/L.6.

٢٩ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): لاحظت أن حكومتها ظلت تحاول طوال عقد كامل تنفيذ الأنشطة المطلوبة بموجب اتفاقية أوتاوا، وقالت إنها قامت في الفترة الأخيرة برفع كفاءة وكالاتها الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك استجابة في المقام الأول للاستخدام العشوائي المتزايد للألغام المضادة للأفراد من جانب جماعات مسلّحة خارجة عن القانون تعمل في بلدها.

٣٠ - وقد أحرزت كولومبيا قدّراً من التقدُّم، فالسياسات والإجراءات الخاصة بالألغام المضادة للأفراد اتخذت طابعاً لا مركزياً في المناطق الأكثر تضرراً، حيث أُدرج المزيد من الإجراءات في خطط التنمية. وفضلاً عن هذا، تم إنشاء العديد من لجان الأعمال المتعلقة بالألغام على مستوى المناطق والبلديات ويجري تعزيز قدرات الإدارة المحلية والبلدية.

٣١ - فقد استهلت اثنتا عشرة منطقة من المناطق الأكثر تضرراً حملات التوعية بمخاطر الألغام ووزَّعت مواد على المدن الأكثر عرضة للخطر. وقد استُرعي انتباه سلطات المُدن إلى المشكلة حتى يمكنها الاستجابة بصورة أفضل للحوادث التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، وقامت فِرق معيَّنة بتزويد أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من مرتادي الشواطئ المحلية بالمعلومات، ووزعت آلاف الكتيِّبات التي تحتوي على نصائح تحذيرية للأطفال الذي يعيشون في المناطق الملغومة.

٣٢ - وتقوم المؤسسات العامة والخاصة، سواء الوطنية والمحلية، بمساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد. وتم تدريب الموظفين في المناطق الأكثر تضرراً بالبلد على تقديم المساعدة لضحايا الألغام والقيام بأعمال المتابعة؛ وبمساعدة من اليابان، تم الارتقاء بمستوى المستشفيات التي تقدّم خدمات لإعادة تأهيل الضحايا. ويجري أيضاً تعديل القوانين السارية بصورة تدريجية لتوفير حماية أفضل لضحايا حوادث الألغام واستعادة

الحقوق المفقودة. وهناك برنامج لإعادة التأهيل وُضِع خصيصاً للأفراد العسكريين الذين يمثلون ثلثي الضحايا.

٣٣ - وعن طريق حملات التوعية والدعوة، تقوم الحكومة باسترعاء اهتمام الجمهور الكولومبي والمجتمع الدولي على حدٍ سواء إلى هذه القضية عن طريق العمل مع المنظمات ووسائط الإعلام والفنانين المعروفين.

٣٤ - وقامت كولومبيا بتفكيك مصانع الألغام المضادة للأفراد واستكملت تدمير ترساناتها وفقاً لاتفاقية أوتاوا. وتم الاحتفاظ بما يقرب من ١ ٠٠٠ لغم، وهو ما تسمح به الاتفاقية، لأغراض التدريب العسكري، ولكن نظراً لأن الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون تستخدِم نوعاً مختلفاً تماماً من الألغام المضادة للأفراد، فقد تقرر تدمير هذا المخزون العسكري أيضاً.

٣٥ - وتم إنشاء أربع فرق عمل في عام ٢٠٠٧ لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في عدد من القواعد العسكرية التي توجد لديها حقول ألغام وقائية، وفي المناطق التي قامت الجماعات المسلحة غير المشروعة بتلغيمها. وتم بالفعل تطهير عدة حقول للألغام وكانت لديها منطقتان ملغومتان في مجتمع للسكان الأصليين جنوب البلد تم تطهيرهما، بدعم من منظمة البلدان الأمريكية ومراقبين دوليين. وسوف تُستَكمَل إزالة الألغام من جميع القواعد العسكرية بحلول عام ٢٠١١، وفقاً لما نصّت عليه الاتفاقية. ولكن مع كل الخطط الخاصة بتكليف المزيد من فرق العمل بتطهير المناطق المدنية، لا تستطيع الحكومة مسايرة الاستخدام العشوائي المتزايد للألغام من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة في محاولتها وقف تقدُّم القوات المسلحة وإرهاب السكان المحليين.

٣٦ - وقد تلقت كولومبيا في كل إنجازاتها حتى الآن مساعدة قيِّمة من المنظمات الدولية وخاصة فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام. غير أن التحدّي الذي تواجهه كولومبيا ليس بالتحدّي السهل؛ فالعدد المتزايد من ضحايا حوادث الألغام، مقترناً بالتشريد القسري للسكان من جانب الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، يجعل من الضروري التركيز في المقام الأول على المجتمعات التي تعاني أكثر من غيرها اجتماعياً واقتصادياً من استخدام الألغام المضادة للأفراد.

مشروع القرار *A/C.4/62/L.6*

٣٧ - **الرئيس**: أبلغ اللجنة بأنه بناءً على طلب مقدّمي مشروع القرار، سوف يرجأ اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.4/62/L.6 إلى موعد لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.